

دور الآليات المؤسسية في تحقيق أمن مائي مستدام في الجزائر*

عبدیش لیلة⁽¹⁾

(1) أستاذ محاضر قسم "أ" كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميره- بجاية، 06000، الجزائر.

البريد الإلكتروني: leila.abdiche@univ-bejaia.dz

الملخص:

تعتبر المياه موردا هاما للإنسانية، ولكن نظرا للطلب المتزايد عليها اعتمدت الحكومة الجزائرية على مصادر أخرى لخلق التوازن بين العرض والطلب، بعدم الاكتفاء بالمصادر التقليدية كالمياه السطحية والمياه الجوفية، والبحث عن مصادر أخرى مثل معالجة مياه الصرف الصحي وتحلية مياه البحر.

بناء على ذلك صدر المرسوم التنفيذي المتضمن الوكالة الوطنية لتحلية المياه، وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه من أجل تحقيق أمن مائي مستدام في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

الوكالة، الأمن المائي، تحلية المياه، التنمية المستدامة.

* تاريخ إرسال المقال 2024/12/15، تاريخ مراجعة المقال 2024/12/26، تاريخ نشر المقال 2024/12/31.

المؤلف المراسل: leila.abdiche@univ-bejaia.dz

The role of institutional mechanisms in achieving sustainable water security in Algeria

Summary:

Water is an important resource for humanity, but due to the increasing demand, the Algerian government has relied on other sources to create a balance between supply and demand, not content with traditional sources such as surface water and groundwater, and the investigation of other sources such water treatment and seawater desalination.

As a result, an executive decree was issued establishing the national water desalination agency, through which we will try in this research paper to determine the role it can play achieving sustainable water security in Algeria.

Keywords:

Agency, water security, water desalination, sustainable development.

Le rôle des mécanismes institutionnels dans la réalisation d'une sécurité hydrique en Algérie

Résumé :

L'eau est une ressource importante pour l'humanité, mais en raison de la demande croissante, le gouvernement algérien s'est appuyé sur d'autres sources pour créer un équilibre entre l'offre et la demande, en ne se contentant pas des sources traditionnelles telles que les eaux de surface et les eaux souterraines et en recherchant d'autres sources telles que le traitement des eaux usées et le dessalement de l'eau de mer.

A cet effet, le décret exécutif portant création de l'Agence Nationale de Dessalement des Eaux fera l'objet de la présente étude dont on vise déterminer le rôle que peut jouer cet organe pour assurer une sécurité hydrique durable en Algérie.

Mots clés:

l'Agence, sécurité hydrique, dessalement de l'eau, développement durable.

مقدمة:

أضحى خيار تحليل المياه في الوقت الراهن والذي يقصد به إزالة ملوحة المياه وتحويلها إلى مياه عذبة، لتصبح قابلة للاستعمال اليومي للأفراد وفي الصناعة والزراعة، الحل المناسب لكونه شكل بديل للمصادر التقليدية وموردا يحمل طابع الديمومة والوفرة.¹ بناء على القانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه²، تدعم الهيكل المؤسسي لتنظيم قطاع المياه بالعديد من الهيئات، منها "سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه"³، "المجلس الوطني الاستشاري للموارد المائية"⁴، الوكالة الوطنية للتسيير المدمج للموارد المائية"⁵، و"وكالة الحوض الهيدروغرافي"⁶، و"الوكالة الوطنية لتحلية المياه".

ومنه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى إشكالية محورية هي: إلى أي مدى تساهم المؤسسات المختصة في تحقيق الأمن المائي وبصفة مستديمة؟.

سيتم دراسة هذه الإشكالية بالاعتماد على المنهج الوصفي تارة والمنهج التحليلي تارة أخرى، من خلال التطرق للنصوص القانونية التي تعالج موضوع تحليل المياه، مع التركيز على الوكالة الوطنية لتحلية المياه كأداة مؤسسية استحدثها المشرع في 2023 من أجل تأطير هذا القطاع الهام.

أولاً: الإطار القانوني للوكالة الوطنية لتحلية المياه

عمدت العديد من الدول ومن بينها الجزائر إلى وضع سياسات وطنية من أجل التنويع من مصدر المياه وتكريس أجهزة لتنظيم قطاع المياه، وقد جاء المرسوم التنفيذي رقم 23-103⁷ هيئة جديدة عرفت بالوكالة الوطنية لتحلية المياه، والتي كلفتها المادة الثانية منه بأنها "مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".

ومنه تظهر الطبيعة المزدوجة للوكالة، فهي تخضع لقواعد القانون الإداري في علاقتها مع الدولة، كما تعدّ تاجرة في علاقتها مع الغير، بالإضافة إلى الذمة المالية المستقلة⁸.

تتكون الوكالة من مجلس إدارة يرأسها مدير عام، وهم كالتالي:

1/ مجلس الادارة

يتكوّن مجلس الإدارة من عدة أعضاء حددتهم المادة العاشرة من المرسوم التنفيذي رقم 103-23، والممثلة في كل من ممثل الوزير المكلف بالري رئيسا، ممثل وزارة الدفاع الوطني، ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية، ممثل الوزير المكلف بالمالية، ممثل الوزير المكلف بالطاقة، ممثل الوزير المكلف بالصناعة، ممثل الوزير المكلف الفلاحة، ممثل الوزير المكلف بالصحة وممثل الوزير المكلف بالبيئة.

كما يمكن لمجلس الإدارة أن يستعين بكل شخص يمكنه أن يفيد في أشغاله بحكم كفاءته عملا بالمادة العاشرة من ذات المرسوم.

ما يعاب على هذه التشكيلة هو الاعتماد على أسلوب التعيين وليس الانتخاب هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ استحواذ السلطة التنفيذية على اقتراح وتعيين الأعضاء، وهذا ما يتنافى ومبدأ الاستقلالية العضوية لأعضاء الوكالة، والأكثر من ذلك فالوكالة موضوعة تحت وصاية وزير الري.

أما عن عهدة الأعضاء، فهم يعينون لمدة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد، كما يتم استخلاف الأعضاء بنفس الطريقة، وهنا يمكن أن نلاحظ أن عدد حالات التجديد بقيت مفتوحة، وهذا ما سيجعل الأعضاء تحت تأثير سلطة التعيين.

أما عن مداولات هذا المجلس، فعملا بالمادة 14 من المرسوم أعلاه فإنه باستدعاء من رئيسه في دورة عادية مرتين في السنة، بالإضافة إلى دورات استثنائية بطلب المدير العام للوكالة أو ثلثي أعضائه، وترسل الاستدعاءات مرفقة بجدول الأعمال قبل خمسة عشر (15) يوما على الأقل من تاريخ الاجتماع، ويمكن تقليص هذه المدة على ألا تقل عن ثمانية أيام.

ولا تصح مداولات المجلس إلا بحضور ثلثي أعضائه، وإن لم يكتمل النصاب يعقد اجتماع ثاني في أجل ثمانية أيام الموالية، وتصبح المداولات نافذة مهما كان عدد الحاضرين، وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة وفي حالة تساوي عدد الأصوات يرجح صوت الرئيس.

ترسل محاضر المداولات إلى السلطة الوصية للموافقة عليها في أجل خمسة عشر يوما، وتصبح نافذة بعد ثلاثين يوما من إرسالها ما لم يبلغ اعتراض صريح في غضون هذا الأجل، عملا بالمادتين 15 و16 من ذات المرسوم.

2/ مدير الوكالة

يتأأس الوكالة مدير عام يعين بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالري، وتنتهي مهامه بنفس الأشكال، ومن مهامه ضمان حسن سيرها والإشراف العام على نشاطها، كما يمثلها أمام القضاء، عملا بالمادة 18 من المرسوم المذكور سلفا.

ثانيا: اعتماد أسلوب تحلية المياه لتغطية نقص الثروة المائية

يواجه الأمن المائي تحديات كبيرة خاصة مع تزايد الطلب على الموارد المائية وشح مواردها وقد دفع ذلك العديد من دول العالم إلى التفكير في حلول بديلة للطرق التقليدية لتلبية الاحتياجات المائية المستقبلية، بما في ذلك تحلية المياه بالطرق التكنولوجية الحديثة.

ويعرف الأمن المائي بأنه الحصول على المياه للحفاظ على الصحة والنظافة الشخصية وهو أحد أسس الأمن المائي بغض النظر عن العوامل الزمنية والبيئية⁹، وله ارتباط وثيق بالاستقرار السياسي للبلدان، إذ يمكن أن يتسبب في حروب بين الدول التي تتقاسم نفس الممرات المائية مثل مصر والسودان، على سبيل المثال، كما له علاقة وطيدة بالأمن الصحي والاقتصاد ورفاهية الإنسان.¹⁰

1/ التجربة الجزائرية في مجال تحلية المياه

مرت عملية تحلية المياه في الجزائر بعدة مراحل، وكانت البداية في عام 1964 عندما تم إنجاز وحدات صغيرة لتحلية المياه الجوفية شديدة الملوحة لتلبية احتياجات صناعة النفط وكذا صناعة الحديد، أما المرة الأولى التي تم فيها تحلية المياه من أجل الشرب فكان ذلك في سنة 1980 في القواعد النفطية في الجنوب.

وابتداء من سنة 2001، سعت الجزائر إلى تكثيف جهودها من خلال وضع برامج لتحلية المياه خاصة في المناطق الشمالية الغربية والوسطى التي تعاني من نقصا في الموارد المائية، وقد تم لحد الآن الانتهاء من 20 محطة صغيرة و13 محطة كبيرة،¹¹ والتي تتواجد في الولايات التالية: الجزائر العاصمة، بجاية، جيجل، وهران، تلمسان، الشلف، مستغانم، عين تموشنت، تيبازة، بومرداس، سكيكدة، الطارف، تيزي وزو وتمنراست (تحلية المياه الجوفية المالحة).¹²

بالنسبة لولاية بجاية، فقد تم الشروع في إنشاء وحدة لتحلية المياه بتيغرامت بلدية توجة، بمساحة تقدر بعشرة هكتارات وبطاقة إنتاجية تقدر بثلاثة مائة ألف متر مكعب في اليوم، كما ستستفيد من هذه المحطة كل من ولاية البويرة، سطيف وبورج بوعرايج، مما سيجعلها بغنى عن شح الامطار أما مياه سد تيشيحات فتخصص للري في منطقة الصومام وسهل الأصنام.¹³

من الطرق المستعملة في تحلية المياه، نجد كل من الطريقة الغشائية وهي تضم عملية الديليزرة الكهربائية والتناضح العكسي، وطريقة التقطير التي تعتمد على التقطير متعدد المراحل والتقطير متعدد الأثر، بالإضافة إلى عملية الترطيب، التبادل الأيوني والتجميد.¹⁴

2/ آليات عمل الوكالة الوطنية لتحلية المياه

تتمتع الوكالة بالعديد من الصلاحيات من أجل تحقيق الأهداف المنوطة بها، وهو ما يتبين من تحليل المادتين الخامسة والسادسة من المرسوم التنفيذي رقم 23-103، والتي يمكن التفصيل فيها كما يلي:

تعمل الوكالة على المساهمة في تطوير الاستراتيجية الوطنية لتحلية المياه، من خلال وضع برامج الأنشطة وخطط العمل السنوية والمتعددة السنوات وخطط للتوظيف بالإضافة إلى تحديد الشروط العامة لإبرام المعاملات والعقود تعمل الوكالة على المساهمة في توفير الماء

أ/ الصلاحيات الرقابية للوكالة

تتمثل الوظيفة الأساسية للهيئة في مراقبة أنشطة تحلية المياه، سواء عن طريق الرقابة المسبقة من خلال ضمان الامتثال للقواعد والتدابير الفنية للتصميم وبناء وإعداد وتشغيل

محطات تحلية المياه والمعدات ذات الصلة، أو الرقابة اللاحقة بضمان امتثال منشآت تحلية المياه للقواعد واللوائح التي تحكمها أثناء القيام بنشاطها، وضمان الحد الأدنى من جودة المياه.

ب/ الصلاحيات الاستشارية للوكالة

تعتبر الاستشارة عن طلب آراء ووجهات نظر للمختصين في مجال معين وهي ليست ملزمة، وفي هذا السياق تقدم الوكالة الخدمات والخبرات والاستشارات في مجال تدخلها كما يمكنها أن تطلب المساعدة من أي شخص يتمتع بخبرة في مجال تحلية الماء.

ج/ الصلاحية التقنية للوكالة

تتمثل في بناء وتشغيل وصيانة محطات تحلية المياه والمنشآت والمعدات المرتبطة بها والقيام بجميع المهام التي تساهم في تحقيق هذا الهدف، وكذلك إتاحة المياه المنتجة للهيئات المسؤولة عن توزيعها، كما تتمتع بصلاحية التنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ ومراقبة مشاريع تحلية المياه والمرافق والمعدات المرتبطة بها.

د/ جهود الوكالة في سبيل تطوير البحث العلمي

دفعت التهديدات المستمرة على البيئة المشرع الجزائري الى دمج الاعتبارات البيئية في صلب القوانين التي تحكم العديد من القطاعات المهمة، ومنها قطاع المياه، وبما أن أنشطة تحلية المياه يمكن أن تضر بالبيئة فقد تم تكليف الوكالة بمهمة تطوير الأبحاث والدراسات التكنولوجية في مجال تحلية المياه حتى تستجيب للاعتبارات البيئية كاستعمال الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والمائية والهوائية أثناء القيام بهذه العملية¹⁵.

خاتمة:

بذلت الجزائر جهودا معتبرة من أجل تلبية الطلب المتزايد على المياه وهذا بتحسين النوعية المستفاد منها يوميا كمًا وكيفًا، وعليه اتخذت من خيار تحلية المياه الحل المناسب لمعالجة مشكلة الأمن المائي، وتجسد ذلك من خلال إصدار المرسوم التنفيذي رقم 23-103 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتحلية المياه وتنظيمها وسيرها، وقد توصلنا من خلال الدراسة المتأنية لهذا المرسوم إلى جملة من التوصيات أهمها إضافة الاختصاص القمعي للوكالة، بالإضافة إلى الاختصاص

التحكيكي الذي سيضفي مرونة على تسوية النزاعات بدلا من اللجوء إلى القضاء، كما يجب معالجة مشكلة غياب استقلالية الوكالة من الناحية العضوية والوظيفية، وأخيرا تحقيق الاستقلالية المالية للوكالة، من خلال تحقيق الأرباح وتمويل نفسها بنفسها وأن لا تكون عبئا على الخزينة العامة.

الهوامش:

- ¹ - حجاج عبد الحكيم ، شناخر عبد الوهاب: " مشاريع تحلية المياه كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة للموارد المائية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية لأم البواقي، عدد 02، 2022، ص. 700.
- ² - قانون رقم 05-12، مؤرخ في 04، غشت 2005، يتعلق بالمياه، ج. ر عدد 60، لسنة 2005 معدل ومتمم.
- ³ - مرسوم تنفيذي رقم 08-303، مؤرخ في 27 سبتمبر 2008، لسنة 2008.
- ⁴ - مرسوم تنفيذي رقم 08-96، مؤرخ في 15 مارس 2008، يحدد مهام المجلس الوطني الاستشاري للموارد المائية وتشكيله وقواعد عمله، ج. ر عدد 15 لسنة 2008.
- ⁵ - مرسوم تنفيذي رقم 11-262، مؤرخ في 30 يوليو 2011، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير المدمج للموارد المائية، ج. ر عدد 43، صادر في 03 غشت 2011.
- ⁶ - مرسوم تنفيذي رقم 08-309، مؤرخ في 30 سبتمبر 2008، يتضمن تعديل القانون الأساسي النموذجي لوكالة الحوض الهيدروغرافي، ج. ر عدد 57، صادر في 05 أكتوبر 2008.
- ⁷ - مرسوم تنفيذي رقم 23-103 مؤرخ في 7 مارس 2023، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتحلية المياه وتنظيمها وسيرها، ج. ر عدد 16 صادر في 15 مارس 2023.
- ⁸ - أوكال حسين: النظام القانوني للمرفق العام الصناعي والتجاري في الجزائر، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، جامعة الجزائر1، 2018، ص. 67.
- ⁹ - سلامي عثمان: الأمن المائي ومخاوف المستقبل في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة المسيلة، 2018، ص. 09.
- ¹⁰ - تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2006 على الموقع الالكتروني:
- ¹¹ - Portail Algerien des énergies renouvelables, In. www.portail.cder.dz
- ¹² - in : <https://ar.wikipedia.org/wik>
- ¹³ - www.aps.dz
- ¹⁴ - لمزيد من التفاصيل حول موضوع عد إلى: - بوعظم كمال، ينون أمال: " تحلية مياه البحر في الجزائر: بين توفير مياه الشرب وحماية البيئة خلال الفترة 2005، 2015"، مجلة الباحث، عدد 16، 2015، ص. ص. 323، 333.
- ¹⁵ - عمروسي حنان: " تحلية مياه البحر بديل استراتيجي لسد الفجوة المائية في المنطقة العربية: دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، عدد 02، 2022، ص. 290.